

* رابعاً — الحقوق المتعلقة بالتركة *

- تركة الميت من الأموال لا تعتبر حقاً للورثة فقط، بل يتعلق بها حقوق، هي:
- أ. الديون العينية، مثل الشيء المرهون، فصاحبه أولى به.
 - ب. تكفين الميت وتجهيزه.
 - ج. قضاء دين الميت.
 - د. تنفيذ وصيته في حدود الثلث إلا إذا أجاز الورثة.
 - هـ. تقسيم الباقي بين الورثة.
- وإذا تنازعت هذه الحقوق الخمسة على التركة روعي ترتيبها الذي أثبتناه أولاً بأول.

* خامساً — أركان الميراث وشروطه *

أ. أركان الميراث:

للميراث أركان ثلاثة إن وجدت كلها تحققت الورثة، وإن فقد ركن منها فلا إرث:

1. المورث: وهو الميت أو الملحق بالأموال، كالمفقود.
2. الوارث: وهو الحي بعد المورث أو الملحق بالأحياء، كالجنين.
3. الموروث: (أي التركة) وهو لا يختص بالمال، بل يشمل المال وغيره.

ب. شروط الميراث:

1. موت المورث:
- حقيقة.
- أو حكماً: كأن يحكم القاضي بموت المفقود.
- أو تقديراً: كأنفصال الجنين نتيجة لجناية، كضرب الأم — مثلاً —
2. حياة الوارث بعد موت مورثه: حياة حقيقية، أو تقديرية؛ كالحمل.
3. العلم بالجهة المقتضية للإرث، وتعيين جهة القرابة ودرجتها.

* سادساً — أسباب الإرث وموانعه *

أ. أسباب الإرث:

1. النسب الحقيقي: وهو القرابة، وذلك بأن يكون الوارث ممن تربطه بالميت قرابة الولادة.
2. الزواج الصحيح: ويدخل فيه:
- المطلقة في عدة الطلاق الرجعي.
- المطلقة ولو للمرة الثالثة إذا وجدت قرائن تؤكد أن الطلاق كان بهدف حرمانها من الميراث، وكانت في عتتها، ولم تكن قد رضيت بالطلاق.

* أولاً — تعريف الميراث *

— لغة: البقاء، وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين.

— اصطلاحاً: هو: (العلم الذي يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار إرث كل وارث). ويسمى: (علم الفرائض).

* ثانياً — مشروعية الميراث *

دلّ على مشروعية الميراث الكتاب والسنة والإجماع:

1 — أما الكتاب: فأيات الموارث، ومنها:

قوله تعالى: ﴿لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ النساء: 7

وقوله عزّ وجلّ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ النساء: 11

2 — وأما السنة: فأحاديث كثيرة كذلك، منها:

— قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر» متفق عليه.

— وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث» رواه أبو داود.

3 — وأما الإجماع: فلم يختلف العلماء المسلمون منذ العهد الأول على أن قسمة مال الميت تكون بكيفية معينة دقيقة، أصولها ما ورد في الكتاب والسنة، وقد اجتهد الصحابة الكرام في مسائل لم يرد فيها نص، وأجمعوا على بعضها، مثل: توريث الجدّ عند عدم الأب.

* ثالثاً — الحكمة من تشريع الميراث *

1. هو وسيلة من وسائل صلة الأرحام بعد انقطاع أجل المورث.
2. تحقيق التكافل بين أفراد الأسرة والقرابة.
3. إيصال الحقوق الشرعية التي بقيت عالقة في ذمة الميت، وإعطاء كل ذي حق حقه.
4. جعلت الشريعة المال لأقارب الميت؛ كي يطمئن الناس على مصير أموالهم، إذ هم مجبولون على إيصال النفع لمن تربطهم بهم رابطة قوية من قرابة أو زوجية أو ولاء.
5. الميراث وسيلة من وسائل تفتيت الثروة؛ لئلا تتضخم تضخماً قد يؤدي المجتمع.
6. الميراث هو الأسلوب النموذجي لـ (حفظ المال) الذي يمثل كلية من كليات (مقاصد الشريعة الإسلامية).

3. **الولاء:** ففي النظام الاجتماعي السائد في ذلك الوقت كان السيد إذا حرر عبداً، ومات العبد ولم يكن له ورثة ورثة السيد.

ب. موانع الإرث:

1. **عدم الاستهلال:** فالمولود الذي لا يستهل صارخاً من بطن أمه لا يرث ولا يورث.

2. **الشك في أسبقية الوفاة:** ك وفاة أب وابنه في حادث سير ولم يعلم أيهما مات أولاً؛ فلا توارث؛ لأن الميراث لا يكون إلا باليقين.

3. **اللعان:** إذا اتهم الزوج زوجته بالزنا ولم تكن بيّنة، فإنهما يفترقان ولا يتوارثان.

4. **الكفر (اختلاف الدين):** كمن يتزوج نصرانية، فلا يتوارثان، ومن ارتد عن الإسلام فلا يرث أقاربه، وهم يرثونه على المختار.

5. **الرق (الاستعباد):** فالعبد لا يرث، وهذا كان في النظام الاجتماعي الذي كان سائداً قديماً.

6. **الزنا:** فابن الزنا لا يرث إلا من أمه.

7. **القتل العمد:** الذي يوجب القصاص أو الكفارة عند المالكية. وكذلك شبه العمد والخطأ عند الجمهور.

* سابقاً — طرق الميراث *

أ. **بالفرض:** أي إن الوارث يأخذ النصيب الذي قدره له الشرع من التركة. كالأم ترث بالفرض فقط.

ب. **بالتعصيب:** أي إن الوارث ليس له سهم مقدر من التركة، فيرث المال إن لم يكن معه صاحب فرض، أو ما بقي بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم. كالابن يرث بالتعصيب فقط.

ج — **بالفرض والتعصيب معاً:** أي إن بعض الورثة يأخذون نصيبهم من جهتين: من جهة الفرض ومن جهة التعصيب، كالأب مع البنت، فإنه يرث بالفرض السدس، ويرث الباقي بالتعصيب بعدما تأخذ البنت نصفها.

* ثامناً — أصحاب الفروض وأنصبتهم *

أصحاب الفروض: هم (الأشخاص الذين جعل الشارع لهم قدراً معلوماً من التركة).

والفروض المقطرة شرعاً ستة: (النصف، والرّبع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس).

أمّا أصحاب هذه الفروض فقد بيّنتهم الآيات 11، 12 و176 من سورة النساء، وهم كالتالي:

الزوج:

— يرث النّصف بشرط عدم وجود الفرع الوارث للزوجة، ذكرًا كان أو أنثى (ابن، بنت، ابن ابن، بنت ابن).

— يرث الرّبع إذا وجد فرع وارث للزوجة (ابن، بنت، ابن ابن، بنت ابن).

الزوجة:

— ترث الرّبع إذا لم يكن للزوج فرع وارث.

— ترث النّصف إذا كان للزوج فرع وارث.

ولو تعددت الزوجات فهما شريكتان أو هن شريكات في الرّبع أو النّصف.

البنت:

— ترث النّصف بشرطين: أن لا يكون معها ابن، وتكون واحدة فقط.

— ترث البنتان فأكثر الثلثين بشرط عدم وجود الابن.

بنت الابن:

— ترث النّصف بشرطين: أن لا يكون معها ابن ابن ولا ابن، وتكون واحدة فقط.

— ترث بنتا الابن فأكثر الثلثين بشرطين: عدم وجود ولد للميت (ابن، بنت)، وعدم وجود ابن الابن.

— ترث بنت الابن أو أكثر السدس بشرطين: وجود بنت واحدة فقط معها، وعدم وجود ابن أو ابن ابن في درجتها.

الأخت الشقيقة:

— ترث النّصف بشروط: عدم وجود الأخ الشقيق، وأن تكون واحدة فقط، وعدم وجود الأصل المذكّر (الأب، والجد)، وعدم وجود الفرع، ذكرًا كان أو أنثى، (كالابن والبنت وابن الابن وبنت الابن).

— ترث الأختان الشقيقتان فأكثر الثلثين بشرط: عدم وجود الأخ الشقيق، وعدم وجود الأصل المذكّر (الأب، والجد)، وعدم وجود الفرع الوارث (الابن، البنت، ابن الابن، بنت الابن).

الأخت لأب:

— ترث النّصف بشروط: عدم وجود الأخ لأب، وأن تكون واحدة فقط، وعدم وجود الأصل المذكّر (الأب، والجد)، وعدم وجود الفرع، ذكرًا كان أو أنثى، (كالابن والبنت وابن الابن وبنت الابن)، وعدم وجود الأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة.

— ترث الأخت لأب فأكثر السدس بشرطين: كونها مع أخت شقيقة، وانفرادها عن الأب والأخ للأب والولد، ذكرًا كان أو أنثى.

— ترث الأختان لأب فأكثر الثلثين بشرط عدم وجود الأخ لأب، وعدم وجود الأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة، وعدم وجود الأصل المذكّر (الأب، والجد)، وعدم وجود الفرع الوارث (الابن، البنت، ابن الابن، بنت الابن).

الأب:

— يرث السُّدُس بشرط وجود الفرع الوارث، (ابن، بنت، ابن ابن، بنت ابن).

الأم:

— ترث التُّلُث بشرطين: عدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود اثنين فأكثر من الإخوة ولو حُجِّبوا.

— ترث السُّدُس بشرطين: وجود الفرع الوارث (ابن، بنت، ابن ابن، بنت ابن)، ووجود اثنين فأكثر من الإخوة، وارثين أو محجوبين.

الأخ أو الأخت لأم:

— يرث الإخوة لأم التُّلُث بشروط: أن يكونا اثنين فأكثر، وعدم وجود الأصل المذكور، وعدم وجود الفرع الوارث مطلقاً. (يشترك الإخوة لأم في التُّلُث دون تفريق بين الذكر والأنثى، أي نصيب الذكر مثل نصيب الأنثى).

— يرث الأخ لأم أو الأخت لأم السُّدُس بشرطين: أن يكون واحداً، ذكراً كان أو أنثى، وانفراده عن الأب والجد والولد وولد الابن، ذكراً كان أو أنثى.

الجد:

— يرث الجد (أب الأب) السُّدُس عند وجود الولد أو ولد الابن وعدم الأب.

الجدّة:

— ترث الجدّة السُّدُس إذا كانت منفردة، سواء كانت لأم أو لأب، فإن اجتمعت جدتان قسم السُّدُس بينهما إن كانتا في رتبة واحدة أو التي للأم أبعد، فإن كانت التي للأم أقرب اختصت بالسُّدُس.

* تاسعاً — معايير التّفاوت في الأنصبة *

إنّ معيار التّفاوت في قسمة التّركة في الإسلام مبنيّ على ثلاثة أمور:

- أ — درجة القرابة من الميّت. فالابن مقدّم على ابن الابن مثلاً.
- ب — الوارث المقبل على الحياة: أي (موقع الجيل الوارث)، فكلّما كان صغيراً في السنّ كان نصيبه أكبر. ومثال ذلك: إذا مات شخص وترك (أمّاً، وأباً، وبنتين). فالأمّ ترث السُّدُس، والأب يرث السُّدُس، أمّا البنّتان فترثان التُّلُثين.
- ج — العبد الماليّ: فإذا توفّي شخص وترك (بنّاً، وابناً). فالابن يأخذ ضعف الأنثى، أي أنّ التّركة تقسّم على ثلاثة، فيأخذ الابن التُّلُثين، وتأخذ البنت التُّلُث.

والحكمة من ذلك: أنّ هذه البنت ينفق عليها أخوها حتّى يزوّجها، ويدفع لها زوجها المهر، وينفق عليها بعد الزّواج، أمّا الابن فينفق على نفسه وعلى أخته حتّى تتزوّج، وإذا أراد الزّواج يدفع المهر لزوجته وينفق عليها بعد ذلك.

فالحقيقة أنّ قاعدة (لِلذَكَرِ ضِعْفُ نَصِيبِ الْأُنْثَى) المستخرجة من قوله تعالى: ﴿لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ هي مجرد صورة لوضعيّة معيّنة لا تسري على كافّة حالات الموارث.

وصورة الوضعيّة المعيّنة هي: (الاتّفاق في درجة القرابة)، و(الاتّفاق في موقع الجيل الوارث)، والفارق هو في العبد الماليّ، ولا تسري هذه الوضعيّة على كافّة حالات الموارث.

وبالرجوع إلى أحكام الموارث في الإسلام، نجد بأنّ هناك حالات ترث فيها المرأة أكثر من الرّجل، وحالات ترث فيها المرأة ولا يرث فيها الرّجل، وحالات أخرى ترث فيها المرأة مثل الرّجل. وإذا ترك النّاس قانون الله - عز وجل - في الميراث وسوّوا بين الذّكر والأنثى فإنّهم:

— يهدمون الأدلّة القاطعة من القرآن والسّنة التي لا تتبدّل.

— وتتضرّر المرأة بالمساواة، حيث ستفقد الحالات التي ورثت فيها شرعاً أكثر من الرّجل.

— يخالفون الفطرة: فالمطالبة بالمساواة في الميراث يجرّ إلى المساواة في بقية المجالات: في النّفقة، وفي المهر، وفي تربية الأولاد، في جميع الأعمال، وهذا ليس من مصلحة المرأة ولا المجتمع، بل هو المفسدة بعينها.

